

مرسوم ملكي بتعيين رئيس لجهاز الأمن الوطني بالوكالة

28
نوفمبر

□ صدر عن عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مرسوم رقم 116 لسنة 2011 بتعيين رئيس لجهاز الأمن الوطني بالوكالة. وجاء في المرسوم أن يعين اللواء عادل خليفة حمد الفاضل رئيساً لجهاز الأمن الوطني بالوكالة. كما صدر عن جلالة الملك رقم 115 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم 14 لسنة 2002 بإنشاء جهاز للأمن الوطني.

أمر ملكي بإعادة تشكيل مجلس الدفاع الأعلى وتحديد اختصاصاته

□ صدر عن عاهل البلاد أمر ملكي رقم 46 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام الأمر الملكي رقم 2 لسنة 2006 بإعادة تشكيل مجلس الدفاع الأعلى وتحديد اختصاصاته.

أمر ملكي بتشكيل اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير «تقصي الحقائق»

□ صدر عن عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة أمر ملكي بتشكيل اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق برئاسة (1) علي صالح الصالح، وعضوية كل من: الشيخ خالد بن علي آل خليفة، فيصل رضي الموسوي، عصام عبدالله فخرو، هالة محمد الأنصاري، تقي محمد البحارنة، جمال محمد فخرو، غانم فضل البوعينين، عبداللطيف أحمد الشيخ، حسن عبدالله مدن، عبدالله سعد الحويحي، عبدالله أحمد الدرازي، فريد غازي جاسم، أحمد إبراهيم الملا، جميلة علي سلمان، عبدالعزيز حسن أبل، أحمد عبدالرحمن الساعاتي، علي حسن العطيش وعلي أحمد الدرازي.

مرسوم ملكي بإنشاء إدارة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بـ «الداخلية»

□ صدر عن عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، مرسوم رقم (109) للعام 2011 بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (69) للعام 2004 بإعادة تنظيم وزارة الداخلية جاء فيه:

يحذف البند (ج/7) إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية من الفقرة أولاً من المادة الأولى من المرسوم رقم 69 للعام 2004 بإعادة تنظيم وزارة الداخلية. كما يضاف إلى الفقرة أولاً من المادة الأولى من المرسوم رقم 69 للعام 2004 بإعادة تنظيم وزارة الداخلية بند جديد برقم 13 نصه الآتي:

13/ الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني وتشمل: إدارة مكافحة جرائم الفساد، إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية، إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية، إدارة التحريات المالية، إدارة البحث، والتحري، إدارة الشؤون الدولية والإنتربول.

النيابة» تعرض أسلحة بقضية «الأطباء» ... والمحامون يتسلحون بـ «بسيوني»

□ عرضت النيابة العامة، خلال جلسة المحكمة، أدلة جديدة في قضية 20 من الكادر الطبي؛ عبارة عن أسلحة وذخائر (سلاح كلاسكوف، ذخيرة، 168 طلقة، 4 مخازن طلقات للسلاحين، أسلحة بيضاء، عبوات قابلة للاشتعال «مولوتوف» مواد كيميائية)، فضلاً عن تقديم 282 شكوى من تجمع الوحدة الوطنية ضد الكادر الطبي، فيما رفضت هيئة الدفاع هذه الأدلة الجديدة على اعتبار أنها لم تعرض أمام محكمة السلامة الوطنية، وتوعدت باستدعاء 3 آلاف شاهد للمثول أمام المحكمة للإدلاء بشهادتهم في القضية.

الحكومة: قرارات مهمة تنفيذاً لتوصيات «تقصي الحقائق»

26
نوفمبر

□ رأس رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بقصر القضيبي صباح السبت (26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) اجتماع فريق العمل الحكومي المكلف بدراسة توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وخلال الاجتماع تم استعراض عدد من الخطوات الملائمة لتنفيذ توصيات اللجنة المذكورة من خلال خارطة طريق تضمن تحقيقها وفق الإطار الزمني المناسب، واتخذ الاجتماع عدداً من القرارات المهمة التي سيعلن عنها تباعاً.

وزير الخارجية: الحكومة لن تستقيل

□ نفى وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة نية الحكومة الاستقالة، وقال في مقابلة خاصة مع قناة «الجزيرة» رداً على مطالبة المعارضة البحرينية باستقالة الحكومة كشرط للمشاركة في لجنة تطبيق مقتضيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق: «إن هذه الحكومة شرعية بنص الدستور ولن تستقيل».



نوفمبر

27

وزير العدل: «الوفاق» تكرر أخطاءها... «الجمعيات»: لم ندع رسمياً للجنة الوطنية

□ أكد وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة، في تصريح له أوردته وكالة أنباء البحرين (بنا)، أن من المؤسف أن تعلن جمعية الوفاق امتناعها عن المشاركة في اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الأمر الذي يشكل تكراراً لمواقفها السلبية السابقة ابتداء بالخروج من مجلس النواب ورفضها للحوار في إطار مبادرة سمو ولي العهد. وكانت خمس جمعيات سياسية معارضة هي (الوفاق، وعد، التجمع القومي، التجمع الوحدوي، الإخاء) قالت في مؤتمر صحفي عقدته ظهر الأحد إنها لم تتلق أي دعوة من أي جهة رسمية كانت للمشاركة في «اللجنة الوطنية المستقلة» المتوقع تشكيلها برئاسة رئيس مجلس الشورى علي صالح الصالح والمكلفة بوضع مقترحاتها لمتابعة توصيات تقرير لجنة تقصي الحقائق التي رأسها البروفيسور محمود شريف بسيوني.

وزير الخارجية: على من يختلف معنا مسئولية القبول بهذه المهمة الوطنية

□ دعا وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، الجمعيات السياسية المعارضة إلى قبول الاشتراك في اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وقال «على من يختلف معنا مسؤولية القبول بهذه المهمة الوطنية، نحن نطلب من الجميع ألا يرفض أن يكون جزءاً من هذه اللجنة».

27
نوفمبر